ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾﴾[1].

ذلك، وإذا قُبلت التوبة الصالحة ممن تكرَّر منه الارتداد وازداد كفراً، فهلا تُقبل ممن ارتد مرة ولا سيّما عن جهالة ثم آمن عن صالح الإيمان؟!.

وقد تشمل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ هناك ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟﴾ كافة المؤمنين بالله دون المؤمنين بهذه الرسالة الأخيرة فقط، فالذين آمنوا بموسى ثم كفروا به ثم آمنوا ثم كفروا وازدادوا كفراً بأن كفروا بمن بشرّ به كما كفروا به ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ...﴾ ولماذا؟ لأن إيمانهم ليس مستقراً بل هو نفاق في الإيمان فـ:

﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾:

فإنهم أولاء الأنكاد حال إيمانهم ينافقون وحال كفرهم بعد إيمانهم يزدادون كفراً، فلئن كانت لهم بشارة فهي هو العذاب الأليم فضلاً عن النذارة.

ولو أنهم تابوا عن نفاقهم كما في آية التوبة الآتية، غفر الله لهم، فإنما ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ﴾ هناك و﴿بَشِّرِ﴾ هنا قضية طبيعة الحال في المنافقين الذين يتكرر منهم ظاهر الكفر بعد الإيمان.

فمَثَلهم - إذاً - كمثل قوم يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ...﴾[2] وهو بعد التهديد الشديد بعدم قبول الإيمان عند رؤية البأس: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ

(١) سورة آل عمران، الآيات: ٨٦-٩٠.
(٢) سورة يونس، الآية: ٩٨.

وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾[1].

إذاً فـ ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ لا تعني إلّا الذين يموتون كفاراً أو لا يتوبون توبة نصوحاً.

وقد تعني ﴿لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ تأكد الغفران، فهو المسلوب فقط دون أصله بإمكانيته في ظروفه الصالحة.

إذاً فلا غفران إلّا لأهله في أهليته وهي صالح الإيمان مهما كفر قبله وارتد مرات ومرات.

فالكفر الذي يسبق الإيمان يغفره ويستره الإيمان، فإن الذي لم يشهد النور معذور حيث هو مدلجٌ في الظلام الديجور، وأما الكفر بعد الإيمان ولا سيّما في مراته وكراته، فهو الكفر المقصّر دون قصورٍ، والكفر المعاند دون فتورٍ، حيثُ الإيمان تكشف للفطرة التي فطر الناس عليها، فالارتداد بعد الإيمان ارتجاع إلى التيه الوقيح بعد النور، اللّهم إلّا الذي آمن نفاقاً ثم كفر، فهو لاعبٌ بالإيمان إذ لم يعرفه، فليس ضلاله كالذي ارتَّد بعد معرفة الإيمان كالذين ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ﴾[2].

ولقد استغرقت شكيمة النفاق الدائر بين ظاهر الإيمان وباطن الكفر، استغرقت مجالة واسعة وعرضاً عريضاً في هذه الآيات، ولكي نعرف حبائل النفاق ومخلّفاته ضد كتلة الإيمان.

﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾﴾:

(١) سورة غافر، الآيتان: ٨٤، ٨٥.
(٢) سورة النمل، الآية: ١٤.

وهذه مواصفة أخرى للمنافقين أنهم ﴿يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ﴾ اختصاصاً لموالاتهم الكافرين ومعاداتهم المؤمنين، فقد تعني ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ﴾ أنهم لا يختصون موالاتهم بهم فإنما يستبدلون الكافرين بالمؤمنين، وأما الموالاة العوان بين هؤلاء وهؤلاء فهي موالاة مشركة لا تُعتبر من موالاة الإيمان، كما العبادة المشركة ليست من عبادة الله.

وماذا يبتغون من هذه الموالاة الكافرة؟ ﴿أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ﴾! ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ولأهل الله، فـ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

فعزَّةُ الرسول والمؤمنين راجعة إلى الله فإنها من الله على ضوء الإيمان بالله، فلا معارضة بين آيتي اختصاص العزة بالله وتعميمها للرسول والمؤمنين.

إن عبودية الله وولاية الله ورسوله والمؤمنين هي كلُّها عزة واعتلاء، فكيف يعتز المؤمن بمن يكفر بالله، وكأن الله لا يكفيه عزةً أم هو ذليلٌ وأعداؤه أعزة.

فالاعتزاز بأية موالاة في أيِّ شأن من شؤون الكفار اهتزاز في الإيمان وابتزاز منه، بل وموالاتهم محرمة على أية حال اعتزازاً وسواه من غايات ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ﴾ فظاهرة الولاية - فقط - والضرورات تقدر بقدرها: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[2] وقد فصَّلنا القول حول ولايتهم والتقية منهم على ضوء هذه الآية فلتراجع.

(١) سورة المنافقون، الآية: ٨.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.

ذلك، ومن موالاتهم ألا تقعدوا معهم حين يكفرون بآيات الله ويستهزئون أو يمنعون فينتهون:

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾:

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ من ذي قبل كما في الأنعام المكية - وهذه مدنية -: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1].

فكما الخوض مع الخائضين هو من شيمة الكافرين: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ﴾[2] كذلك القعود معهم حيث تتأثر بخوضهم أم لا تؤثر في تركهم ساكتاً فيحسبونه منهم فـ ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ مهما اختلف خائض ومشارك معه، وقاعد ساكت عنه، فإنهم ثالوث الدركات.

ذلك، إلّا أن يعني القعود معهم الرد عليهم في مجلسهم، أو المحاولة فيه حيث تسمعهم ما يقولون ثم تخلو بالمؤمنين العارفين لكي تدبّر الإجابة عن شطحاتهم والرد على كفرهم واستهزائهم.

فإنما محظورٌ الحضور معهم هو قعود المقاعدة المجاراة والمسايرة[3] دون سائر القعود.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٦٨.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٤٥.

(٣) نور الثقلين ١: ٥٦٤ عن الكافي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن شعيب العقرقوفي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ...﴾ [النّساء: ١٤٠] فقال: «إنما عنى بهذا الرجل يجحد الحق ويكذب به ويقع في الأئمة فقم من عنده ولا تقاعده كائناً من كان».

وفيه مثله عن العياشي عن محمد بن الفضل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في الآية قال: إذا سمعت الرجل يجحد الحق ويكذب به ويقع في أهله فقم من عنده ولا تقاعده.

ذلك والصغي إلى المعاصي ككلٍّ هو من المعاصي[١] والجلوس في مجالس الظلم هو من الظلم، إلّا أن تمنع أهلها، ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٢] أيّاً كان الظلم، فكما الظلم دركات، فالإصغاء إليه والقعود مع الظالم في ظلمه أيضاً دركات.

فلا يختص المحظور بالجلوس على مائدة يُشْرَبُ عليها الخمر، بل كلُّ موائد العصيان والظلم وكلُّ مجالسه محظورة مهما اختلفت دركاتها.

أجل ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ وإن في نفاق القعود معهم ساكتين حيث يخيَّل إليهم وفاقكم وفيه فتٌّ لعضد الإسلام وثلَّم في ساعده ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ مهما اختلفت دركاتهما كدركات كلٍّ منهما، وقعود المؤمن معهم ساكتاً هو أخفُّ دركاً فأطفُّ مماثلة.

والمخاطَبون في ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ... إِذَا سَمِعْتُمْ ... فَلَا تَقْعُدُوا ... إِنَّكُمْ﴾ هم كلُّ المسلمين مؤمنين ومسلمين سذّج ولمّا يدخل الإيمان في قلوبهم والمنافقين، ثم ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ في الأصل هم المنافقون الرسميون، وعلى هامشهم الآخرون.

فهنا أصل الضلالة «الكافرون» وعلى هامشهم المنافقون القاعدون معهم المسايرون المصايرون، ثم بسطاء المسلمين ومن ثم المؤمنون السذّج الذين يقعدون معهم أحياناً.

---

(١) المصدر فيمن لا يحضره الفقيه قال أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه محمد بن الحنفية ففرض على السمع ألا تصغي به إلى المعاصي فقال عزّ وجلّ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ...﴾ [النّساء: ١٤٠].
تفسير البرهان ١: ٤٢٣ بسند متصل عن أبي الصلت المروي عن الرضا عليه السلام في قول الله جلَّ جلاله: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٤١] قال فإنه يقول: «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين حجة ولقد أخبر الله تعالى عن كفار قتلوا نبيهم بغير الحق ومع قتلهم إياهم لم يجعل الله لهم على أنبيائه سبيلاً».

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٦٨.

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يعني المنافقين الرسميين، دون القسمين الآخرين الذين لا يعنون بقعودهم معهم نفاقاً مهما كانت عمليتهم من النفاق أو من ضعف الإيمان أم لمّا يدخل الإيمان في قلوبهم.

والقعود المحظور معهم إنما هو ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾ لا لنا ولا علينا، فإذا تركوا الخوض المحظور فلا محظور من هذه الناحية.

ولأن القاعدين معهم دركات، فكذلك المماثلة والجمع في الجحيم دركات.

فالمُنافق القاعد معهم هو مثلهم تماماً أو هو أنحس: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ فـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ كما كانوا يوم الدنيا في الكفر بآيات الله والاستهزاء بها جميعاً.

ثم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ﴾ القاعدين الآخرين دونما عذر عاذر «مع الكافرين» قدر المحظور من قعودهم وجمعهم معهم، فقد يكتفى لهم بنار البرزخ إذا لم يتوبوا ولم يثوبوا.

﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾:

هؤلاء المنافقون المصلحيون ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾ سجال الحرب ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ وهم أولاء غير فاتحين ولا متفتحين معكم في جبهات القتال ﴿قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ في الإيمان.

إذاً فلنا نصيبٌ من غنيمة الفَتْح كما لكم نصيب ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ﴾ من الحرب وليس فتحاً أيّاً كان، ولا من الله تأييداً لهم ﴿قَالُوٓاْ﴾ لهم ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ استحفاظاً لغلبكم عليهم ﴿وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بما كنّا نوصلكم من أخبارهم منعة لكم عن أوضارهم؟.

وذلك من لقاء النفاق العارم، أنهم يَلقون كلًّا من المؤمنين والمنافقين بوجه إمساكاً للعصا من وسطها، وتلوِّياً وتلوُّناً كالديدان والثعابين مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، انتفاعاً من الجانبين وتحذُّراً عن بأس الجانبين.

ففي فتح المؤمنين ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ معية بقلوبنا، أم ومعية في نفس المعركة، فقد كانوا يخرجون إليها أحياناً تخلخلاً للصفوف وإظهاراً للوجود فيها مع كلّ حائطة على أنفسهم كيلا يُقتلوا أو يصابوا بشيء.

وفي نصيب الكافرين ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ أن غلبناكم من ذي قبل ﴿وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ حيث آزرناكم ووازرناكم بحمى ظهوركم وتخذيل المؤمنين لصالحكم إذ تخللنا في صفوفهم لصالحكم والتجسّس والتحسّس لكم، حيث الاستحواذ هو الغلبة، وقد تعني - فيما عنت - أن البعض منكم هممتم الدخول في الإسلام ونحن حذَّرناكم عنه فغلبناكم على ما وهمتم فغلبتم عليهم، فهاتوا نصيبنا من غلبكم عليهم لأن لنا شطراً من ذلك الغلب.

فهم أولاء الأنكاد البعاد بطنوا في قلوبهم السمّ ضد المؤمنين وعلى ألسنتهم الدهان لكي ينتفعوا من الجانبين ويأمنوا الضرَّ من الناحيتين.

﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾:

واقعياً لا حَوْلَ عنه ولا تحويل، مهما حكم يوم الدنيا شرعياً وبعض الواقع قدر ما لا يزول الابتلاء من البين، ثم

﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾:

فالكافر أيّاً كان وأينما كان لا سبيل له على المؤمن، و«لن يجعل» سلب بات لواقع الجعل وشرعته، شرعياً يوم الدنيا، وواقعياً في النشآت الثلاث.

فالمؤمنون مزوَّدون بكافة الآيات الربانية آفاقية وأنفسية، وبكافة الحجج

الفطرية والعقلية والكونية والشرعية، ولا حجة للكافرين عليهم مكافحة، إلّا تسويلات إبليسية لا سبيل لها إلى المؤمنين، فـ ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ «من طريق الحجة»[١] ولا أية محجة ومبلجة، فحجة المؤمنين بما جعل الله بالغة وحجة الكافرين دامغة.

ولأن الله يحكم بينكم يوم القيامة[٢] فليست الحرب السجال بغلَبِ الكافرين على المؤمنين سبيلاً لهم عليهم حيث يجبر كلُّ كسر لهم منهم يوم القيامة.

ثم إن ذلك الغَلَب هو بين محنة لهم ومهنة، محنة حين لم يقصِّروا في واجبهم تجاه الله، ترفيعاً لدرجاتهم، ومهنة حين يقصِّرون كما في أُحد، ولن يضيع حق المؤمن بشرف الإيمان أينما كان.

فحين يجد المؤمنون سبيلاً للكافرين عليهم في سلطة زمنية أماهيه، فليس ذلك من جعله سبحانه في شرعة له أو تكويناً منه كما من عنده، فصحيح أنه ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾[٣] ولكن ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾[٤] شخصياً أو من أنفس الآخرين.

فالسلطة الشرعية للكافرين على المؤمنين مستأصَلة عن بكْرَتِها في شرعة الله، والسلطة الزمنية لهم عليهم كما الشرعية ليست من شرعة الله، فإنما هي لقلَّة الهِمَمِ الإيمانية أمّاهيه من ملابسات قضيتُها أن يتسلطوا علينا ردحاً من

---

(١) الدر المنثور ٢: ٢٣٥ - أخرج عبد الرزاق والفرياني وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه عن علي عليه السلام أنه قيل له: أرأيت هذه الآية ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٤١] وهم يقاتلون فيظهرون ويقتلون؟ فقال: ادنه ادنه ثم قال: ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٤١].

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة النساء، الآية: ٧٨.

(٤) سورة النساء، الآية: ٧٩.

الـــزمـــن و﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[١] و﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[٢]، والمخاطبون هنا هم المؤمنون المحقّقون شرائط الإيمان فردياً وجماعياً، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[٣].

وليس قتلُ الكافرين الأنبياء والأئمة والصالحين سبيلاً منهم عليهم[٤] حيث الحجة الربانية بالغة على هؤلاء الظالمين، وليس من الله إلّا عدم المُنعة التكوينية عن هذه المظلمات، وقد يمنع أحياناً كما في نار إبراهيم وملاحقة موسى واغتيال المسيح عليهم السلام، وفي ليلة المبيت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلٌّ حسب الحكمة العالية الربانية في أصلين أصيلين، أصل الاختيار وأصل الحفاظ على الرسالات.

وترى الشهداء في سبيل الله هم المغلوبون بسبيل القتل عليهم؟ وقد رفعت درجاتهم بالشهادة الكريمة والمغلوب هو القاتل الظالم إذ لم يقتل إلّا الجسد وأما الروح فهو الغالب.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١١.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٥٣.

(٤) نور الثقلين ١: ٥٦٤ في عيون الأخبار عن أبي الصلت الهروي قال قلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سواد الكوفة قوم يزعمون أن الحسين بن علي عليه السلام لم يقتل وأنه ألقي شبهه على حنظلة بن أسعد الشامي وأنه رُفع إلى السماء كما رُفع عيسى ابن مريم عليه السلام ويحتجون بهذه الآية ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٤١] فقال كذبوا عليهم غضب الله ولعنته وكفروا بتكذيبهم لنبي الله صلى الله عليه وآله وسلم في إخباره بأن الحسين عليه السلام سيقتل والله لقد قُتل الحسين عليه السلام وقُتل من كان خيراً من الحسين أمير المؤمنين والحسن بن علي عليهما السلام وما منّا إلّا مقتول وإني والله لمقتول بالسمِّ باغتيال من يغتالني أعرف ذلك بعهدٍ معهودٍ إليّ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبره به جبرئيل عليه السلام عن رب العالمين عزوجل وأما قوله: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فإنه يقول: «لن يجعل الله لهم على أنبياء عليهم السلام سبيلاً».

فليس لأسنَّة الظالمين ورماحهم نصيب إلّا الأبدان وللأرواح التعالي وارتفاع الدرجات، وأحسن بما أنشد في حق سيد الشهداء والإمام الحسين عليه السلام:

قد غيَّر الطعن منهم كلّ جارحة سوى المكارم في أمنٍ من الغِيَر

أجل ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

ثم «لن يجعل» تعم في الشرعي منه الإمضاء مع الإنشاء، فكما الله لن يجعل سبيلاً للكافرين على المؤمنين في أي حقل من الحقول فردية وجماعية، أحكامية وزمنية، كذلك لن يمض ما يجعله المؤمن على نفسه للكافر.

فلا ولاية للكافر على المؤمن أصيلة ولا فرعية، ومن فروعها عدم ولاية الأب الكافر على الولد المؤمن اللّهم إلّا مصاحبة معه معروفة ﴿وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ﴾[1].

ومنها عدم جواز نكاح المؤمنة بالكافر لعدم جواز طاعته عليها ولاية، إضافة إلى نص ﴿لَا هُنَّ حِلّٞ لَّهُمۡ وَلَا هُمۡ يَحِلُّونَ لَهُنَّۖ﴾[2] ﴿وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ﴾[3].

فسلطة الولاية وسلطة الملكية والمالكية أماهيه من سلطات وسبل لهم على المؤمنين منفية منهية، فليس للكافر أن يَشْتري عبداً مؤمناً، ولا يقتل مؤمن بكافر ذمياً وسواه، ولا يملكُ الكافر مال المؤمن بغنيمة وسواها إلّا أن تكون تجارة عن تراضٍ أماهيه من تعامل مشروع.

(١) سورة لقمان، الآية: ١٥.
(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.